

زيادة المباعدة رفع المصدر على الخبرية مجازاً نحو ما زيد بالاسم وما يقع
 مطلقاً كالمضمون جملة وهذه العبارة أظهر وأقرب من عبارة الكافية
 والمراد بالجملة غير العاملة في المفعول المطلق فلا يراد به دخولها في
 مسافة كلة على كذا اعترافاً فان اعترافاً كذا المضمون له على الذي لا
 يحتمل غير الاعتراف فمعنى تأكيد النفي وان كانت ممتنعاً محققاً تأكيداً كيد المضمون
 ان كانت التي يحتمل غير الحق فمعنى تأكيد النفي او البينة أي بغير القول
 قطعية واحدة بسبقه ترد وتكفي لجزم مرة واجمع اخرى ثم الجزم
 فيكون قطعياً او اكثر بل لا يتحقق فيه الظن والمسموع قطع عن البينة
 على غير القياس وقيل تعريفها حق وتكبرها أي البينة قائمة بالباب
 والذكر في الاخبار أي فيما يحتمل غيره التعريف بالالام وفيها قبلة
 التاكيد ووجهه ان ما احتمل غيره يحتاج الى زيادة تأكيد تناسبه
 الالام العبدى والجنسي بخلاف الالام ولا يعقل وجه ما ذكره المص
 وقيل في شرحه للشيخ عبد الله وقد يحتمل الالام لازماً في بعض كالبينة
 فان سميويه حكمه كما به بان الالام فيها لازمة وانما وجب
 حذف العامل في هذين لان الجمليتين كانتا نيتين عن التائب
 من حيث الالام عليه ولذا قيل هما عاملتان في المصدرين
 لا فادتهما معنى الفعل وانما قدم المص هذا الخطاب لمخالفاً

للكافية

للكافية المناسبة السابغة والتأكيد فقل على كذا اثره راجع
 المضمون الجملة والمراد بالامر العرض المطلوب منه نحو قوله فعند العواقب
 فاما ما بعد وانما قرأ فالضمون عند العواقب والامر ليس والقدرة وانما يجب
 الحذف لولا انه الجملة عليه ولم يذكر تقدم الجملة مع اشتماله في الظاهرين
 الكفاية باسعادها التأكيد وتفصيل الامر وشبهه بأي شبهة بالمفعول المطلق
 فيه نائب الفاعل على حال من المجرى والى ما هو راسم الالام في الظاهرة
 كالضرب والصوت ويلزمه الحمد وث غير العلاج ما ليس كذلك كالعلم
 والزهو ويلزمه الاسم اذ بعد ما الجملة تفهم صاحبها أي المفعول المطلق
 والمراد بصاحبه نوعه لا شخصه وما الى اسماء بسبب معناه ليعمل في
 المطلق كصوت صوتك أي صوت صوتك باقامة الاسم مقام المصدر
 كما في كالت كراماً ووجه الوجوب ما سبق ونقول في غير العلاج له علم علم
 الفقهاء على الوصف والبدن يصح تقدير الفعل لولا انه على الحمد وث
 والمراد الالام المقعول به في اللغة الذي سبق به الفعل وبه نائب
 الفاعل وضيمه عانة الى الالام وفي الاصطلاح ما تفعل الفعل بأي الحرف
 أي يتوقف تعمله عليه عدل عن تعريف الكافية لعدم تناولها في تعريفها
 وجعل الالام بمعنى العتق حسناً وعمله مجازاً لا قرينة له وهو على المص الفاعل
 والالام البينة السابغة للاحداث ويجعل ما عبارة من الاسم المنسوب

الفصول